

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية

أهداف المحور

في نهاية هذا المحور يتمكن الطالب من:

- ✓ التعرف على مفهوم الخطر والمخاطرة؛
- ✓ التعرف على الفرق بين المخاطرة وعدم التأكد؛
- ✓ التعرف على أساليب التعامل مع الخطر؛
- ✓ التعرف على إدارة المخاطر أهدافها ومراحلها؛
- ✓ التعرف على أنواع المخاطر ومصادرها؛
- ✓ تحديد المخاطر المالية والمخاطر المصرفية.

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية

1.1. تعريف الخطر والمخاطرة

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الخطر المقصود هنا هو الخطر المالي، والخطر المالي مرتبط عموماً بالخسائر المالية، ويمكن تعريفه على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من أصل أو استثمار معين. الخطر المالي مرتبط بأي نشاط استثماري وليس مرتبط فقط بنشاط البنوك.

يعرف الخطر المالي أيضاً على أنه:

- التباين بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة؛
 - التشتت بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة؛
 - احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة؛
 - إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.
- مصطلح النتائج المستخدم في التعريفات السابقة يقصد به – في إطار المخاطر المالية – العوائد، وعليه، فإن المخاطر المالية يقصد بها تذبذب العوائد الفعلية، ويمكن أن تأخذ هذه العوائد إحدى الحالات التالية:

- نتيجة موجبة: عندما تكون قيمة العوائد التي تحققت أكبر من القيمة المتوقعة؛
 - نتيجة محايدة: عندما تكون القيمة الفعلية التي تحققت مساويا لما هو متوقع؛
 - نتيجة سالبة: عندما تكون العوائد الفعلية اقل من المتوقعة، وهنا يتحقق الخطر المالي.
- المخاطر المالية يمكن قياسها كميا، ومن خلال تعريف الخطر نستنتج انه يمكن قياس الخطر من خلال المقاييس الإحصائية (التباين، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف..)، بالإضافة إلى مقاييس غير إحصائية نتناولها لاحقا.

2.1. الفرق بين المخاطرة وعدم التأكد

المخاطرة تعني مقياسا كميا لمدى تقلب العوائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وبالتالي فان المخاطرة هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية مستقبلا، وهنا يجب أن تتوفر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، تسمى الاحتمالات في هذه الحالة بالموضوعية.

أما عدم التأكد فهو الحالة التي لا تتوفر فيها لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي موضوعي، فيعتمد بذلك على الخبرة الشخصية ويطلق عليه بالتوزيع الاحتمالي الشخصي.

يتضح من خلال ما سبق أن الفرق الجوهرى بين المخاطرة وعدم التأكد يكمن في الطريقة التي يتم بمقتضاها تقدير التوزيع الاحتمالي، إما على أساس بيانات تاريخية أو على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار.

3.1. أساليب التعامل مع المخاطر

هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة، هي :

- **تجنب المخاطرة:** يرفض الفرد (أو المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة . رغم أن تجنب الخطر يقلل من

احتمال وقوع الخطر إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً في التعامل مع الأخطار، وقد يحرم المستثمر من تحقيق عوائد هامة.

- **نقل المخاطر:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) بيدي استعداداته لتحملها مقابل ثمن.

- **تقليل المخاطرة:** في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية تستخدم عدة طرق وأساليب لتقليل المخاطر، مثل تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، أو استخدام المشتقات المالية لتقليل الخسارة، وغيرها من الأساليب التي سنتناولها بالتفصيل.

4.1. تعريف إدارة المخاطر المالية

تتضمن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، قياسها وتحديد أساليب واستراتيجيات التعامل معها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.

كما تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها إدارة العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار بما يؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة. يرى Williams, Smith, & Young, 1995 أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

عرف Erik, B., 1993: إدارة الخطر على أنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب". وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية، هي: تعريف الخطر Identification، وقياس الخطر Measurement، وإدارة الخطر Management، كما أوضح أن مرحلة إدارة الخطر يمكن أن تتبع أحد استراتيجيات الثلاث، هي: الاحتفاظ بالخطر Retention، أو تخفيض الخطر Reduction، أو تحويل الخطر Transference.

وعليه فان إدارة المخاطر لا تعني التخلص من الخطر، لان التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد. فهدف إدارة المخاطر المالية هو استخدام الأدوات المناسبة لتدنية المخاطر المحتملة مع تعظيم العوائد.

5.1. أهداف إدارة المخاطر المالية

- تعظيم قيمة المؤسسة من خلال التحكم في المخاطر؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر المالية؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- العمل على تقليل المخاطر إلى ادني مستوياتها.

6.1. مراحل إدارة المخاطر المالية

هناك ثلاث مراحل رئيسية لإدارة المخاطر المالية، وهي:

- تصنيف المخاطر وتحديد مصادرها؛
- قياس المخاطر؛
- تحديد أساليب واستراتيجيات التعامل مع المخاطر.

7.1. تصنيف المخاطر وتحديد مصادرها

1.7.1. المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة

- مخاطر منتظمة (لا يمكن تجنبها بالتنوع): هي تلك المخاطر التي تؤثر في السوق بشكل عام، ولها عدة خصائص:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق ككل؛
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالكساد، التضخم، الأزمات الاقتصادية، الاستقرار السياسي.....)
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين؛

- مخاطر غير منتظمة (يمكن تجنبها بالتنوع): هي تلك المخاطر التي تؤثر في العوائد المتوقعة لمؤسسة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين، ولا تؤثر في نظام السوق الكلي، من أمثلة هذه المخاطر:

- ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه المؤسسة؛

- الحملات الإعلانية من المنافسين؛

- تغير أذواق المستهلكين؛

- ظهور قوانين جديدة تؤثر على نشاط المؤسسة؛

- تغيرات الأسعار.

2.7.1. المخاطر المالية

تقسم المخاطر بصفة عامة إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، ومن أشهر التقسيمات للمخاطر هو تقسيمها بحسب مصدرها، وهو ذات التقسيم التي أخذت به الأنظمة المصرفية، وهي وفق هذا الأساس تنقسم إلى مخاطر سوق ومخاطر ائتمان ومخاطر سيولة (مخاطر مالية) بالإضافة إلى مخاطر التشغيل.

وعليه فان المخاطر المالية تشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن هناك مخاطر مالية يواجهها المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا افرادا أو مؤسسات (مخاطر السوق) وهناك مخاطر مالية تخص البنوك وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة كما تواجه أيضا البنوك مخاطر السوق.

أولاً: المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار: تنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتجاهات الصعود والهبوط في مختلف الأصول كسعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار الأسهم والسندات والتي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار، وتعرف هذه المخاطر بمخاطر السوق، وتوجد عدة مصادر لهذه المخاطر، أهمها:

- **مخاطرة أسعار الفائدة:** هي المخاطرة التي تنتج من تقلبات أسعار الفائدة وبالتالي يتعرض المستثمر إلى خسائر ناتجة من هذه التحركات المتعكسة في السوق التي تؤثر على العوائد والقيم الاقتصادية للأصول، حيث أن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار الفائدة يكون ذو تأثير عكسي على سعر الأوراق المالية، فعند ارتفاع أسعار الفائدة تنخفض أسعار الأسهم والسندات وذلك بسبب أن المستثمر العادي سيفضل بيع الأوراق المالية التي يقوم بحيازتها وبعدها يقوم بوضع ثمنها كوديعة ثابتة في البنك كي تدر عليه عوائد بشكل أكبر، وإذا حدث أي تغيير في أسعار الفائدة فأنها تؤثر على أسعار الأوراق المالية ذات الاجل الطويل بصورة أكبر من تأثيرها على أسعار الأوراق المالية ذات الأجل القصير.

- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطرة الناتجة من تقلب أسعار بيع وشراء سلة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، كل متعامل يقوم بعمليات بالعملات الأجنبية يواجه مخاطر أسعار الصرف، سواء كانت مؤسسة تقوم بعمليات استيراد أو تصدير فإنها معرضة لخطر الخسارة المحتملة من التغيرات العكسية لأسعار الصرف، أو إذا كان مستثمرا في السوق المالية بالعملات الأجنبية، فإذا تغيرت أسعار الصرف لصالحه فإنه يحقق ربحا، أما إذا تحركت الأسعار عكس توقعاته فإنه يحقق خسارة.

- **مخاطر أسعار السلع:** تعتبر مخاطر السلع أحد أنواع المخاطر السوقية، ويقصد بها احتمال التعرض للخسارة نتيجة التغيرات المعاكسة لأسعار السلع. وترتبط مخاطر أسعار السلع بشكل كبير بمخاطر الصرف، خاصة أن الكثير من السلع الدولية في الوقت الحالي يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي بشكل رئيسي إضافة إلى بعض العملات (اليورو مثلا)، ما يجعل تغيراتها خاضعة إلى حد كبير لتغيرات تلك العملات، ولأن المؤسسات المالية عموما تتعامل في أكثر من بلد وبأكثر من عملة، سواء إقراضا أو اقتراضا، بيعا أو شراء، فإن ذلك يعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر الأسعار معا.

- **مخاطر أسعار الأسهم:** ما ينطبق على السلع ينطبق تمام على الأسهم والأوراق المالية بشكل عام، يضاف إليها أن مخاطر أسعار الأسهم تكون غالبا أكبر وأشد، على اعتبار أنها لا تكون فقط نتيجة عوامل تتعلق بالسوق الحقيقي (كما هو الحال مع مخاطر أسعار السلع)، بل كذلك لعوامل الأسواق المالية. فتذبذبات أسعار الأسهم قد تكون نتيجة عوامل المضاربة والغش والتدليس وغيرها... ما يجعلها أكثر خطرا.

ثانيا: المخاطر المالية الخاصة بالبنوك

تشهد الصناعة المصرفية تطورات هامة ومستمرة، فمنذ الثمانينات وحتى وقتنا الحاضر تغيرت البيئة المصرفية بشكل متسارع، وقد أثرت هذه التغيرات على وظائف وأنشطة البنوك مما زاد الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المصرفية.

وإدارة المخاطر المالية في المصارف تعرف على أنها: " مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة التي يمكن أن يواجهها البنك وتطبيق الإجراءات التي يمكن أن تقلل الخسائر أو تقلل الأثر المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك تواجه جملة من المخاطر منها ما هو مالي ومنها ما هو غير مالي، وسنركز في هذا الجزء على المخاطر المالية التي تواجهها البنوك، وتقسم هذه المخاطر إلى:

مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

- **مخاطر الائتمان:** تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، وتنشأ هذه المخاطر عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في الوفاء بالتزاماته أي رد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق، وسواء عدم السداد أو التأخر عن السداد يشكلان خسارة للبنك.

ولا تنطبق المخاطر الائتمانية على القروض فقط بل تنسحب على سائر الأصول الأخرى كالقبولات المصرفية والضمانات والمشتقات المالية. كما أن مخاطر الائتمان تظهر في نشاطات البنك سواء داخل الميزانية أو خارجها.

- مخاطر السيولة

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه البنك أو المنشأة عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة بعدان مترابطان هما، مخاطر تمويل السيولة ومخاطر سيولة السوق. مخاطر تمويل السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على تلبية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة واحتياجات الضمانات بكفاءة دون التأثير على عملياته اليومية أو وضعه المالي. مخاطر السيولة في السوق هي مخاطر عدم قدرة البنك على بيع أصل بسهولة أو فك مركز ما بسعر السوق.

يرتبط بعدا مخاطر السيولة ارتباطا وثيقا. على سبيل المثال، قد يجد البنك الذي تكون تدفقاته النقدية غير كافية للوفاء بالتزاماته بالدفع (أو التدفقات النقدية الخارجة) في وقت معين

أن خياره الوحيد هو بيع الأصول أو رهنها كضمان لتوليد الأموال اللازمة. إذا كانت ظروف السوق لهذه الأصول غير مواتية في ذلك الوقت، فقد يضطر البنك إلى تسوية بسعر أقل أو تمويل أقل مما كان يتوقع الحصول عليه.

- أنواع مخاطر السوق

تنقسم مخاطر السوق إلى:

خطر سعر الفائدة: هو احتمال حدوث خسائر في المراكز داخل أو خارج الميزانية العمومية للبنك من جراء التغيرات غير المواتية في أسعار الفائدة، ويعد خطر سعر الفائدة من أهم المخاطر التي يواجهها البنك نتيجة ارتباط أسعار الفائدة بكل الأدوات المالية تقريباً كشهادات الإيداع والسندات وأذون الخزانة والمشتقات المالية وأدوات الدين الحكومية وغيرها، كما أن معظم المعاملات المالية مرتبطة تماماً بأسعار الفائدة كالقروض والاعتمادات وغيرها.

ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك ممكنة في حالتي الارتفاع والانخفاض. ففي حالة الانخفاض فإن إيرادات البنك ستتخفف، وفي حالة الارتفاع قد يؤدي ذلك إلى عجز المقترضين عن السداد. كما أن جميع المخاطر التي تواجهها البنوك مرتبطة بسعر الفائدة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وعليه فإن إدارة مخاطر سعر الفائدة يعد الضامن لاستقرار للبنوك.

مخاطر الصرف: يكون ذلك عند امتلاك المصرف لقيم الموجودات بالعملة الأجنبية أو حسابات الدفع المقومة بالعملة الأجنبية، وهو ما يشكل خطراً على الودائع والديون.

مخاطر أسعار الأسهم: كثيراً ما تتعامل البنوك بالأوراق المالية أكثر من أي نوع آخر من المؤسسات وهي معرضة للتقلبات في أسعار الأوراق المالية.

قياس مخاطر السوق

هناك عدة مقاييس لقياس مخاطر السوق منها ما هي خاصة ومنها ما هي شاملة.

المقاييس الخاصة: يندرج تحت هذا النوع المقاييس التي تقيس خطر السوق لأداة معينة، من أمثلة ذلك المقاييس الإحصائية (في حالة البيانات التاريخية وحالة السيناريوهات)، معامل بيتا، تحليل الفجوة.

المقاييس الشاملة: وهي مقاييس تعطي فكرة شاملة عن درجة الخطر السوقي الذي تتعرض له المنشأة، ومن أمثلة هذه المقاييس: القيمة المعرضة للخطر، العجز المتوقع، معدل العائد على رأس المال المعدل وفق الخطر.

سنطرق لاحقاً لهذه المقاييس بشيء من التفصيل.